الاموال للتنقيب عن المياه لاغراض الري في الاراضي البعل ، حتى تدفع الى الامام بحركة التوطين الزراعي ، وقد تكونت عدة شركات للمياه لتحقيق هذه الغاية ، فاختصت شركة جلبوه بالعمل في الوادي الشرقي في ازد رالیون ، بينما قامت شركة إمك بالعمل في منطقة العفولة . وقد نجحت هاتان الشركتان في الحصول على قرض مقداره خمسة وثلاثون الف جنيه استرليني من لندن بفضل جهود لورد ملخت ، وكان القرض لمدة خمسة عشر عاما بفائدة خمسة في المئة . وقد خصص الكيرين هايسود (الصندوق التأسيسي) ثلاثة آلاف جنيه دعما لميزانيات شركات المياه (٣٢) . وتوضح احصائيات الوكالة اليهودية ، ان ادارة الزراعة التابعة لها صرفت على تحسين وسائل الري اكبر جزء من ميزانيتها خلال عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ ؛ اذ بلغت تلك المصاريف مئة الف جنيه فلسطيني ، بالاضافة الى ثلاثة آلاف وخمسمئة جنيه صرفت كقروض لشركات المياه . وقد احرزت الادارة تقدما ملحوظا في تلك الفترة ، في مجال اكتشاف منابع جديدة للمياه ساعدت المجتمع الزراعي اليهودي على التقدم ، رغم الظروف التي مرت بها البلاد اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى . وقد نفذت ادارة الزراعة خلال عام ١٩٣٨ خططا لري تسع عشرة مستوطنة بلغ اجمالي تكاليفها ثمانية وستين الف جنيه فلسطيني . وقد حفرت الآبار على متوسط عمق ١١٠٢ متر لانتاج ٢٤٧٠ مترا مكعبا من المياه في الساعة . وقد تمخضت هذه الجهود عن زيادة الارض المروية بسبعة آلاف وستمئة وثلاثة وسبعين دونما ؛ منها ستة الاف وخمسمئة وتسعة عشر دونما رويت بالراحة بينما امكن ري المساحة الباقية بالرش الصناعي . وقد قامت « مؤسسة الاستيطان » والكيرين هايسود بالاشتراك في جهود وسائل تحسين الري ، كما تأسست شركة للمياه بفضل تمويل الكيرين هايسود والكيرين كاييمت ، الى جانب مشاركة شركة نير بمد مستوطنات منطقة كيشون بالمياه ، فحفرت ثماني عشرة بئرا ، ومدت سبعة عشر كيلومترا من انابيب المياه ، وقامت ببناء خزانين احتياطيين للمياه سعة كل منهما ثلاثة آلاف متر مكعب لكل ساعة ، ومزودين بمضخات لرفع المياه في حدود خمسمئة متر مكعب في الساعة ، وكانت جملة تكاليف هذه المشروعات خمسة وثمانين الف جنيه فلسطيني . وقد خصت الشركة بخدماتها اربعين مستوطنة زراعية تأسست اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (٣٣) .

وكان اليهود قد طبقوا في البداية النظم العربية المتبعة في الزراعة في فلسطين . وكانت المستوطنات التي اسستها الوكالة اليهودية في بداية عهدها ، سواء اكانت الملكية فيها فردية ام جماعية ، تقوم على التقسيم الى وحدات زراعية تتراوح مساحة الواحدة منها بين عشرين ومئة دونم من الارض البعل . وبعد استخدام وسائل الري المطورة ، الى جانب استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، والوسائل المستجدة في الزراعة ، تناقصت تلك المساحة ؛ ذلك ان انتاج الارض المروية كان يعادل ثلاثة اضعاف انتاج الارض غير المروية . فالارض المروية كانت قادرة على انتاج ١,٧ محصول في السنة ، وبدلا من تطبيق نظام محصول شتوي وآخر صيفي ، اصبح مجموع الانتاج في اطار مقدرة الارض الانتاجية التي ارتفعت الى خمسة اضعاف . والى جانب ذلك قدمت فرص الري في مناطق اخرى اختلافا اكبر في نوعية المحاصيل ، وفي المعدل لاستخدام ظروف اوفق للتربة والمناخ بوسائل ذات الاختيار المناسب نجم عنها اضافات جديدة للانتاج الزراعي . ونتيجة للخبرة الجديدة ، تقلصت المساحة المحتملة للوحدة الزراعية في الارض ذات الانتاج المختلط الى خمسة وعشرين دونما من الارض المروية اذا انتفى خطر ملوحة الارض ، وخمسة وثلاثين دونما في حال الفشل في ازالة الملوحة . وعلى هذا الاساس قدرت اجهزة الوكالة